

دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة SOTIPLAST**The role of the internal control system in strengthening corporate governance and economic institutions - a case study of SOTIPLAST**حسين بشير الزعر^{1*}، حاج قويدر قورين²¹ محبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر) h.bachirelezaar@univ-chlef.dz² محبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر) h.gourine@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2021/11/17

تاريخ الإرسال: 2021/09/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز مختلف المفاهيم الخاصة بنظام الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات، وعلاقة التفاعل بينهما داخل المؤسسة، لذا ومن أجل تطبيق المفاهيم النظرية في الواقع العملي، قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة البلاستيك والمطاط بالشلف من أجل معرفة مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في دعم نظام الحوكمة.

خلصنا في النهاية أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر من بين أهم الأدوات التي تساعد في دعم نظام الحوكمة، من خلال ضمان حقوق الأطراف ذوي المصلحة، والنزاهة وشفافية المعلومات وحرية تداولها في المؤسسة .

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، حوكمة الشركات، مقومات الرقابة الداخلية، المساهمين، الأطراف أصحاب المصلحة.

تصنيف JEL: M42، G34

Abstract:

This study aims at highlighting the various concepts related to internal control system and corporate governance, and the relationship between them in the organization .To apply theoretical concepts in reality, we conducted a field study at the port of chlef in order to determine the extent of the contribution of internal control system inactivating governance system.

We concluded that internal control system is one of the most important tools that help to activate the governance system , by ensuring the rights of stakeholders, integrity and transparency and free flow of information in the organization

Keywords: internal control system, corporate governance, internal control components, shareholders, stakeholders.

Jel Classification Codes: M42 ، G34

توطئة (مقدمة):

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الفعال والسليم في أي مؤسسة من أهم الضمانات التي تعزز من مصداقية المؤسسة في الوسط الاقتصادي، حيث أنه بسبب الفضائح المالية التي وقعت في مؤسسات عملاقة من بينها مؤسسة إنرون التي كانت تعد سابع أكبر مؤسس في الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترتب عنها إفلاس مؤسسة آرثر أندرسون أحدي أكبر الشركات العالمية في مجال المحاسبة، ولهذا وجب تفعيل حوكمة الشركات لمحاربة التلاعبات المالية والإدارية وتطبيق الشفافية في المؤسسة حيث أن تطبيق خصائص ومبادئ حوكمة الشركات يعطي حماية قوية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية

إشكالية الدراسة: انطلاقا ما سبق تعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية:

كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الحوكمة في مؤسسة SOTIPLAST ؟

الفرضيات: انطلاقا من إشكالية البحث ولإجابة على الأسئلة نضع الفرضيات التالية :

- يتمثل نظام الرقابة الداخلية في مجموعة من الإجراءات والسياسات داخل المؤسسة ؛
 - يتمثل نظام حوكمة الشركات في أنها نظام لإدارة الشركة ؛
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0,05$ لدور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة في مؤسسة SOTIPLAST
- أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تعزيز حوكمة الشركات في منظمات الأعمال.

الدراسات السابقة:

- دراسة جنة ادم اسحق حران (2014)، بعنوان: نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. تناولت الدراسة دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات، تسعى الدراسة للحصول على دليل ميداني عن مدى تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة من قبل الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وصلت الدراسة إلى:
- يتم الاسترشاد بنظام الرقابة الداخلية في عمل مجلس الإدارة للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية لتوفير الثقة في بيانات القوائم المالية.
- أداء نظام الرقابة الداخلية بكفاءة يؤكد إن المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم مبادئ الحوكمة.
- يعمل نظام الرقابة الداخلية على وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لضمان استمرارية الشركة.
- يساعد نظام الرقابة الداخلية الكفاء لجنة المراجعة في عملية تحديد المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية.

-studyInaam M. Al-Zwyalif (2015) titled :The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan.

- وهدف هذه الدراسة إلى معالجة دور مكونات الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصالات والمعلومات والمتابعة) في تعزيز أركان الحوكمة (المساءلة، الإنصاف، المسؤولية والشفافية)، وتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل في: أن للرقابة الداخلية دور أساسي في تعزيز أركان الحوكمة في مؤسسات التأمين الأردنية، ولنجاح الحوكمة يتطلب الامتثال مع مكونات الرقابة الداخلية.
- دراسة جميلة خرخاش، بلعجوز حسين (2015) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات لدى البنوك التجارية الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 09 العدد 03 جامعة الخلفة.هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في حوكمة البنوك التجارية، وخلصت هذه الدراسة إلى انه ينبغي على الجزائر أن تعزز وتنشر ثقافة الحوكمة في البنوك كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسؤولي هذه البنوك مما يساعد على تعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد وضمان تجنب مختلف المخاطر المالية.
- يركز هذا البحث بالمقارنة مع الدراسات السابقة على معرفة ما إذا كان هناك دور لنظام الرقابة في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1. الاطار النظري للدراسة

1.1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أبرز الأنظمة التي تساهم في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية ، لذلك قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بتقديم مفاهيم ونماذج تساهم في تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية، وتجعله يحقق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات (قورين، بن يوسف، و قيداون، 2020، صفحة 36).

عرف المعهد المرجعيين الداخليين الرقابة الداخلية على أنها نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة الشركات (بجي الشريف و سحنون، 2018، صفحة 854).

وعرّف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) نظام الرقابة الداخلية عن طريق معيار التدقيق الدولي (ISA400) على أنه " عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها إدارة أي مؤسسة لمساعدتها في تحقيق أهدافها والالتزام بهذه السياسات لضمان حماية أصولها واكتشاف الغش ومنع الأخطاء وتوفير معلومات مالية في الوقت المناسب" (الصواف، 2011، صفحة 4).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عرّفه على أنه " عبارة عن خطة تنظيمية ومجموعة من الطرق التي تساهم في التنسيق في مختلف الأعمال التجارية من أجل حماية الأصول (Setiyawati & Nengzih, 2014, p. 173) ، والتحقق من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتقيّد بالسياسات الإدارية التي تم وضعها (Arthur, 2016, p. 63) ".

أما نموذج الرقابة الكندي (COCO) الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) عرّفه على أنه "عنصر من عناصر التنظيم (بما في ذلك الموارد، العمليات، الثقافة والمهام) التي تساعد على تحقيق الأهداف".

1.1.2- مقومات نظام الرقابة الداخلية

-الخطة التنظيمية: تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة لأخرى ويجب أن تكون مرنة لمقابلة أي تطوير للمؤسسة في المستقبل، وأن تكون بسيطة وواضحة حتى يفهمها جميع العاملين، كما يجب أن تحدد بوضوح خطوط . (علي، 2015، صفحة 243).

- نظام محاسبي سليم: يتسم هذا النظام بالبساطة والوضوح من حيث بيان الدورة المحاسبية والمستندية بالشكل الذي يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة خلال المراحل التي تمر بها المستندات.

-الفصل بين المسؤوليات: يجب أن يتم الفصل بين مسؤوليات العاملين، من أجل التقليل من فرص الغش أو احتمال حدوث أخطاء غير متعمدة في الكشف المالية.

- موظفين أكفاء: يعتبر هذا العنصر من المقومات المهمة لنظام الرقابة الداخلية خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية.

-رقابة الأداء: يجب الإلتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي إنحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه.

1.1.3- أنواع نظام الرقابة الداخلية: لتحقيق أهداف المؤسسة تنفذ الرقابة الداخلية من خلال الأنواع التالية (بن بوعلی و بربري، 2019-2020، الصفحات 65-66):

- الرقابة الوقائية: وهي عبارة رقابة قبلية دورها هو اكتشاف وتحديد المشكلات في الأداء ومنع الأخطاء والتجاوزات قبل وقوعها والتقليل من المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة وتستمد مقوماتها من كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم وكذلك فصل الواجبات المتعارضة وتعتمد على تنظيم جيد وقوي.

–**الرقابة الفعلية:** هذا النوع من الرقابة يكون تدخلي بعد الإنجاز ويعرف بالرقابة البعيدة وهدفه التأكد من سلامة وفعالية النوع السابق ومن ثم التدقيق في العناصر والعمليات واكتشاف الأخطاء إن وجدت ومن ثم البحث عن أسباب وقوعها وما هي نقاط الضعف لتحسين النظام الوقائي.

– **الرقابة التحذيرية:** عملاً بمبدأ الحيطة والحذر وبناء على منطق التكلفة والعائد حيث كلما راقبنا في وقت مبكر كلما كان لنا إمكانية التصحيح والتعديل والتحسين إذ أن هذا النوع يعمل على اكتشاف المشكلات في الأداء حال حدوثها في وقت مبكر يسمح بمعالجتها وتعديل الضابط، لمنع وقوعها ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي كل من التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والتدقيق الإداري والمالي .

– **الرقابة العلاجية:** كل نظام مهما كانت قوته وفعاليته فهو من تصميم فالأخطاء سواء كانت عمدية أم أنها عفوية يجب البحث عن أسباب وقوعها ومن ثم القيام بمجموعة من الإجراءات لتحديد سبب المشكلة في الأداء وتصحيح نواحي القصور لتحسين النظام الوقائي

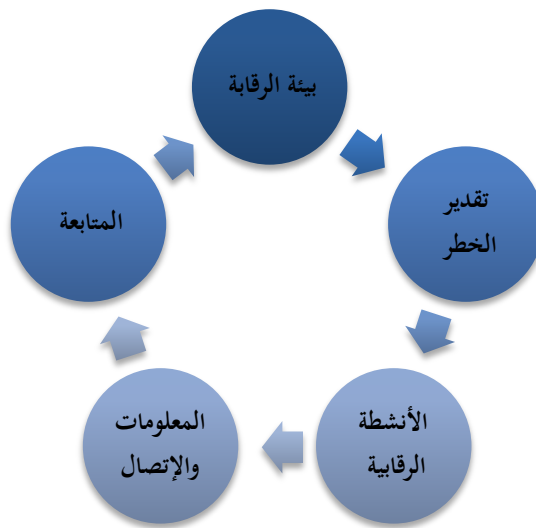
4.1.1-مكونات الرقابة الداخلية:وتتمثل هذه المكونات كما يلي :

جدول رقم (01):مكونات الرقابة الداخلية وتفسيرها

البيان	التفسير
بيئة الرقابة	تركز على التصرفات والسياسات التي تتعلق بالرقابة وأهميتها وتكون من العاصر التالية : - الالتزام بالكفاءة - القيم والأخلاق - تحديد الصلاحيات
تقدير الخطر	يتوجب على المؤسسة دراسة المخاطر وتوقع احتمال حدوثها
الأنشطة الرقابية	السياسات والإجراءات التي تضعها المؤسسة لتحقيق الأهداف وتصمم لتحديد واكتشاف الأخطاء
المعلومات والاتصال	يوفر نظام المعلومات الفعال المدخل الملائم لتحديد الطرق التي يتم بها تسجيل العمليات المالية والتبويب الصحيح للكشوف المالية
المتابعة	تقوم دوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية وتحديد إذا كانت تعمل بالشكل المطلوب

المصدر: (سالم، عبد الله، و علي، 2020، صفحة 528)

شكل رقم (01):مكونات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: من إعداد الباحثين

2.1- حوكمة الشركات المفهوم والمبادئ

1.2.1- مفهوم حوكمة الشركات:

التعريف الأول: حوكمة الشركات تمثل نظاما للتوجيه والتحكم والرقابة على أنشطة الشركات المساهمة، ودعم تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات في ما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص، وأصحاب المصالح بشكل عام (عطاء الله، محمد، و بسمان، 2008، صفحة 21).

التعريف الثاني: النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية (حماد، 2005، صفحة 03).

التعريف الثالث: من جهة أخرى هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهددي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على البعيد لصالح المساهمين (القاضي، دحدوح، و قريط، 2014، صفحة 498).

التعريف الرابع: تعريف منظمة التعاون الاقتصادي: هي نظام يتم من خلاله توجيه المؤسسات الاقتصادية والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الوجبات والمسؤوليات بين المشاركين في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة (البرود و دراوسي، 2015، صفحة 63)

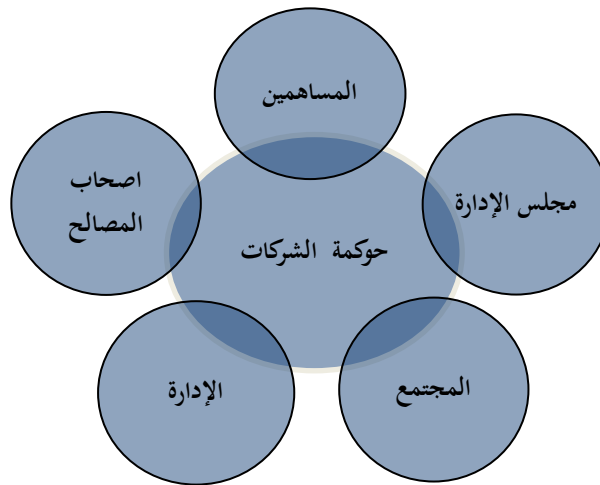
التعريف الخامس: تعرف الحوكمة حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية: أنها عبارة عن فلسفة تسييره ومجموعة من التدابير العلمية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة (قورين و بن يوسف، 2019، صفحة 367).

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدة معاني أساسية لحوكمة المؤسسات أهمها (أبوحماد، 2009، صفحة 16):

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين ومنظم.
- مجموعة من المفاهيم والأهداف الادارية والرقابية، والتي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء المؤسسة وتطورها.

2.2.1- الأطراف المعنية بالحوكمة: يمكن عرض هذه الاطراف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الاطراف المعنية بالحوكمة



المصدر: (قورين و بن يوسف، 2019، صفحة 368)

الجدول رقم (02): الأطراف المعنية بالحوكمة

الأطراف	المفهوم
المساهمين	وهم الذين يساهمون برأس مال المؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم، مقابل حصولهم على الأرباح الملائمة مع للمبالغ المستثمرة، بالإضافة إلى تعظيم رأسمال المؤسسة على المدى البعيد، وهم الذين يختارون أعضاء مجلس الإدارة المناسبين
مجلس الإدارة	هو هيئة مكونة من عدد من الأعضاء سواء كانوا منتخبين أو معينين يتولون الإشراف بشكل مشترك على أنشطة المؤسسة.
الإدارة	هي المسؤولة عن إدارة المؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، ومسؤولة عن عملية استخدام الموارد المختلفة الموجودة في المؤسسة بطريقة اقتصادية كفؤة وفعالة، بما يكفل تحقيق الأهداف، دون إهمال رضا الموظفين والعملاء.
أصحاب المصالح	هم مجموعة منا لأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين، الموردين، العملاء، الجهات الحكومية والموظفين....
المجتمع	تعد المسؤولية تجاه المجتمع مطلباً مهماً حتى تصبح المؤسسة قادرة على تفهم ومعرفة النظام الاقتصادي تمام المعرفة من أجل تحقيق رغبات المجتمع.

المصدر: (قورين و بن يوسف، 2019، صفحة 369)

3.2.1- أهداف حوكمة الشركات: تحقق حوكمة الشركات جملة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حماية حقوق ومصالح حملة الأسهم والمستندات ذات الصلة بفعالية المؤسسات.
 - منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسة، من خلال ضمان وجود هياكل إدارية، ومراجعة الأداء المالي وتحسين استخدام أموال المؤسسة (اللحام و آخرون، 2014، صفحة 66).
 - المراجعة وتعديل قوانين أداء المؤسسات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى مجلس الإدارة للمؤسسة والجمعية العمومية معاً (درويش، 2007، صفحة 32).
 - حماية أموال المساهمين من خلال توفير معلومات صادقة وشفافة عن وضعية المؤسسة.
 - تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح، ونشر المعلومات عن المؤسسات.
 - زيادة قدرة المؤسسات على تحسين موقفها التنافسي، وجذب ورؤوس أموال جديدة وزيادة الثقة في الاقتصاد وتدعيم قدراته التنافسية (مشاري، 2010، صفحة 26)؛
 - التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
 - توصيف وتحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة.
 - توفير هياكل إدارية قادرة على محاسبة الإدارات العليا وتقييم أدائها.
 - الموازنة بين مصالح الأطراف المختلفة والتواصل معهم بشكل فعال.
- 4.2.1- مقومات حوكمة الشركات: ويمكن تلخيص هذه المقومات كما يلي:

الجدول رقم (03): مقومات حوكمة الشركات

الأساس	التفسير
الاستقلالية	وتحقق الاستقلالية من خلال:- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا _ وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي؛ _ وجود لجنة تدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
المساءلة	بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، من خلال، حق المساءلة من الاطراف ذات المصلحة.
حماية أصحاب المصالح	أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات.

وتشمل الحق في: نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على الأرباح، تدقيق الكشوف المالية، المساهمين في الجمعية العامة، والدفاع عن حقوقهم القانونية... الخ.	حقوق المساهمين حماية
وهي دعامة هامة لضمان العدالة، النزاهة والثقة في إجراءات إدارة المؤسسات وإدارة أفرادها لاتخاذ القرارات الرشيدة، تتحقق هذه الخاصية بتقدم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث.	الإفصاح والشفافية
لا بد أن يتضمن الإطار: تعزيز الشفافية، الانسجام مع أحكام القانون، توصيف وتحديد بدقة السلطات والمسؤوليات في المؤسسة.	إطار فعال للحوكمة
وجود قوانين وتشريعات تنظم وتضبط نظام الحوكمة ومختلف العلاقات بين مختلف الأطراف التي لها علاقة به.	الإطار التشريعي والقانوني

المصدر: (قورين، 2020، صفحة 188)

5.2.1- مزايا حوكمة الشركات: تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص والمميزات يمكن توضيحها كما يلي (المركز العالمي للحوكمة، 2019):

- **بالنسبة للشركة:** تبني الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تؤدي إلى نظام أفضل للرقابة الداخلية وقدر أكبر من المساءلة وتحقيق هوامش ربح أفضل، وتمهد الطريق أمام النمو الاقتصادي المستقبلي أو التنوع أو البيع بما في ذلك القدرة على جذب المستثمرين، وتساعد أعضاء المجلس والمديرين التنفيذيين في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات بأفضل الطرق، كما تضمن الالتزام بجميع سياسات الشركة.

- **بالنسبة للمساهمين:** تساهم في تعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير فوائد متعددة للشركات ومساهميها، من خلال ضمان الممارسات الجيدة للحوكمة تعريف المساهمين بشكل واف بالقرارات المتخذة والمتعلقة بالمسائل الجوهرية كتعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس وبيع الأصول وغيرها، الممارسات الجيدة للحوكمة توفر للمساهمين أماناً أكثر على استثماراتهم، توفر الحوكمة الجيدة للشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين.

ج- الرفاه الاجتماعي: تتمثل مسؤولية الشركات في إنتاج وتأمين احتياجات المجتمع من السلع والخدمات بالجودة والمواصفات المناسبة، وبأقل تكلفة ممكنة وباستخدام الجيد لجميع موارد المجتمع، ولا يمكن للشركات أن تحقق ذلك ما لم يتسم سلوك الإدارة فيها بالشفافية والصدق والرشادة.

د- التنمية الاقتصادية: إن من شأن التطبيق والممارسة السليمة لحوكمة الشركات أن تؤدي إلى الكفاءة باستخدام الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية بما يمكن الشركة من الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة للتوسع والنمو، واغتنام فرص نمو استراتيجية، والمساهمة في تحقيق الكفاءة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية القطاعية والوطنية، والمساهمة في تحقيق ازدهار اقتصادي مستدام.

6.2.1- ضوابط حوكمة الشركات: (قورين، 2020، صفحة 187)

- **الضوابط الخارجية:** تشير الضوابط الخارجية إلى القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق رأس المال، وقانون الشركات، وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق رأس المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية.

- **الضوابط الداخلية:** تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

7.2.1- أهمية حوكمة الشركات: يتضح من مفهوم حوكمة الشركات انه يوجد العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات والدول من أن تجني ثمارها وتمثل في الأتي (سليمان، 2008، الصفحات 15-16):

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجه الدول؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛
- زيادة قدرة الشركة الوطنية على المنافسة وفتح أسواق جديدة؛
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للمؤسسة أن تحدد أهدافها وتحديد أيضا كيفية تحقيقها؛

8.2.1- جهود حوكمة الشركات في الجزائر

- انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007 : حيث شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعالياته تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة علمية تتخذ، هذا الميثاق الذي تم إصدارها فيما بعد في سنة 2009 (يرقي و عمى علي ، الصفحات 1-14).
- إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات (ميثاق الحكم الراشد ، 2009، الصفحات 14-47): قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تحث تشجيع نظام الحوكمة في مجتمع الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة دعم للحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري. ويتضمن الميثاق جزئين وملاحق: يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر. أما الجزء الثاني فيتطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة)، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى ذات المصلحة البنوك والمؤسسات المالية، الممولون،... الخ بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.
- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق، قائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري، تضارب المصالح في المؤسسة،... الخ.
- النظام المحاسبي المالي: تماشيا مع المتغيرات الدولية قامة الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي جديد وفق القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وبدا العمل به من الفاتح جانفي 2010 وتم إلغاء كل أحكام المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان قيد التطبيق من طرف المؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية، هذا النظام الذي ينتظر منه الكثير سواء على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث قدرته على ترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية في حال ما تم توفر الشروط والميكانيزمات المناسبة ويعتبر من أهم الأنظمة التي تأسس للتطبيق الفعال لنظام الحوكمة في الجزائر (قورين، 2013، صفحة 276).
- إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري: تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية CARE واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر.

- مهنة محافظة الحسابات: لقد عمدت الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا الى القيام بمجموعة من الاصلاحات في مجال التدقيق الخارجي لمواكبة متطلبات كل مرحلة من المراحل الاقتصاد ومن أهم القوانين التي أعطت دفعة قوية لهذه المهنة وجعلتها أكثر مصداقية واستقلالية هو القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 ، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي بين وحدد الخطوط العريضة لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر، فأصبحت مهنة محافظة الحسابات تتميز بالمصداقية والموضوعية، مما أسس لتطبيق نظام حوكمة فعال، باعتبار أن التدقيق الخارجي يعتبر أحد الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات (قيداون و قورين، 2018، الصفحات 182-202).

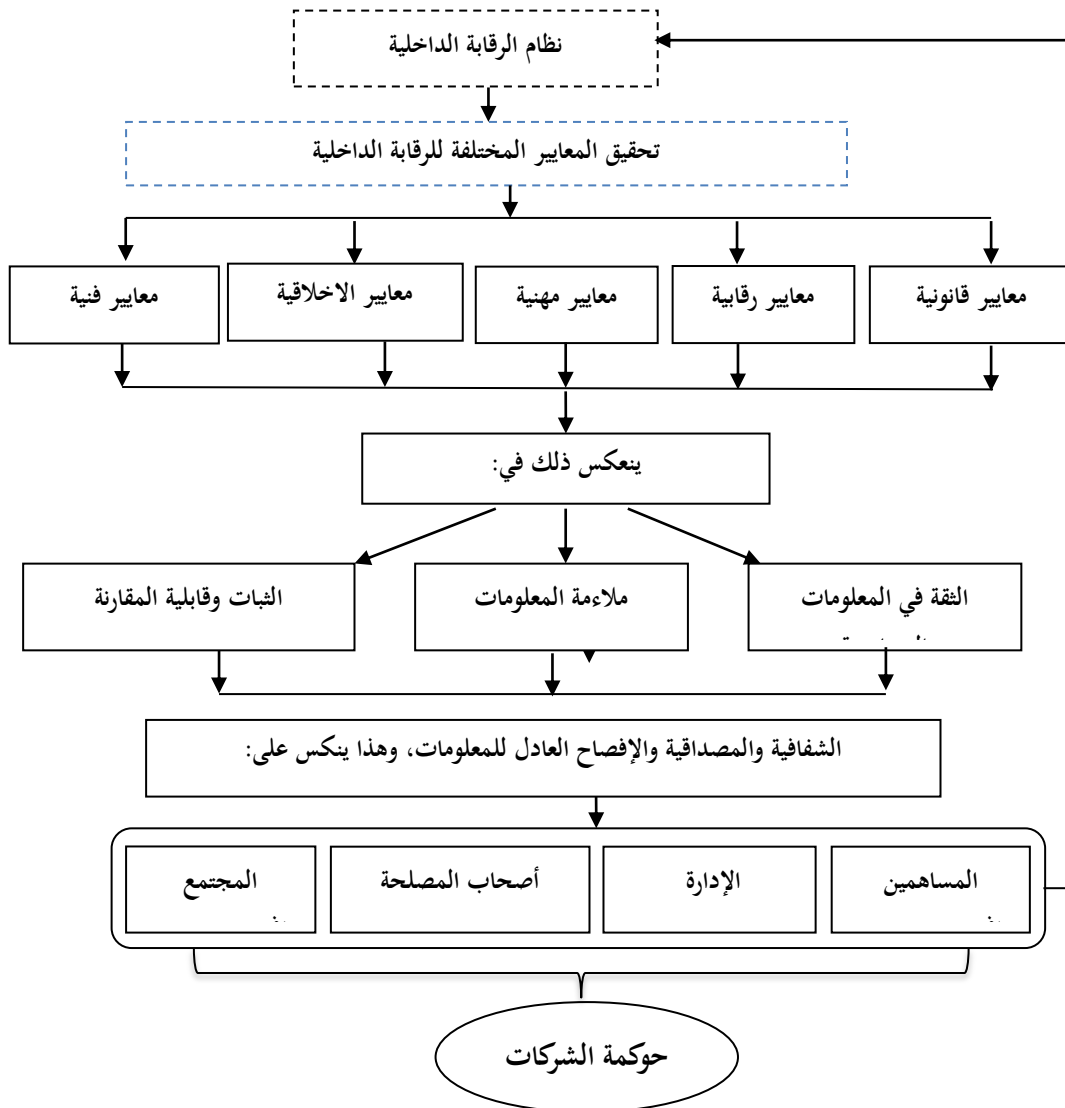
- اصدار معايير التدقيق الجزائرية: قام المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) في سنة 2016 بإعداد سلسلتين من معايير التدقيق الجزائرية، فقام بإعداد السلسلة الأولى بموجب القرار رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، بحيث تضمنت هذه السلسلة أربع معايير (210،505،560 و 580)، أما السلسلة الثانية قام بإعدادها بموجب القرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، بحيث تضمنت هذه السلسلة أربع معايير

(300,500,510 و 700)، أما في سنة 2017 قام بإعداد السلسلة الثالثة بموجب القرار رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، بحيث تضمنت هذه السلسلة أيضا أربع معايير (520، 570، 610 و 620)، حيث تساهم هذه المعايير في ضبط مهنة التدقيق في الجزائر بما يساهم في تفعيل نظام الحوكمة (CNC, 2017).

3.1- علاقة حوكمة الشركات بنظام الرقابة الداخلية

يعمل نظام الرقابة الداخلية من خلال مقوماته على توفير مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية، الفنية والأخلاقية التي تساعد على تحقيق حوكمة الشركات من خلال تعزيز (الثقة، الملاءمة، الثبات، والمقارنة) مما يسمح بالإفصاح الصادق عن معلومات تمتاز بالشفافية والمصدقية، وهذا ما يحتاجه كل الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة من أجل ضمان حقوقهم والقيام بواجباتهم على أكمل وجه، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (03) العلاقة بين حوكمة الشركات ونظام الرقابة الداخلية

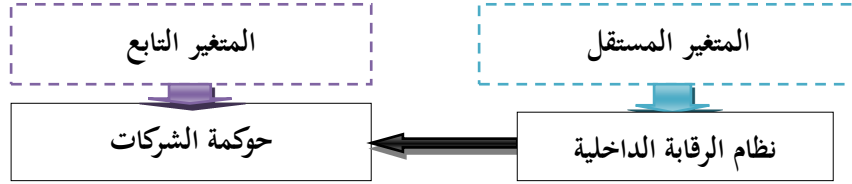


المصدر: من إعداد الباحثين

2- الاطار التطبيقي للدراسة:

2-1-متغيرات الدراسة

الشكل رقم (04) متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

2-2-مجتمع وعينة الدراسة

يهدف معرفة الدور الذي لعبه نظام الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في منظمات الأعمال تم اختيار إطارا ت لديهم إطلاع على مفهومي الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات، حيث تم اختيار عينة مستهدفة مكونة من 30 إطار من مؤسسة سوتيبلاست، وتم توزيع 30 إستبانة استرجعت كلها صالحة للتحليل ونوضحها حسب الجدول رقم (04):

جدول رقم (04) يمثل توضيح لتوزيع الإستبانات

الإستبانات الموزعة		الإستبانات المسترجعة		الإستبانات الصالحة	
العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
30	100	30	100	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2. أساليب المعالجة الإحصائية

- المتوسط الحسابي: لقياس مجموع القيم على عددها".
- الانحراف المعياري: لقياس الجذر التربيعي الموجب للتباين وتشتت البيانات عن متوسطها الحسابي".
- الانحدار الخطي البسيط: لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرين.
- معامل الارتباط بيرسون (r): يطلق الارتباط على العلاقة بين المتغيرين (بركات، 2013، الصفحات 95-96)، وتقاس تلك العلاقة بمقياس يسمى معامل الارتباط ويرمز له بالرمز (R) ويأخذ القيم من (1) إلى (+1). حيث يمكن تفسير نتائج معامل الارتباط حسب (LehmanAnn) من (SAS Institute) كما يلي:

الجدول رقم (05): تفسير نتائج الارتباط

المجال	التفسير
1 من 0 الى 0.2	ضعيف جدا
2 من 0.21 الى 0.39	ضعيف
3 من 0.40 الى 0.59	متوسط
4 من 0.60 الى 0.79	مرتفع
5 من 0.80 الى 1	مرتفع جدا

المصدر (Lehman, 2005, p. 123)

- المتوسط الحسابي ودرجته: لتحديد قيم المتوسط الحسابي، كونه في أي فئة فيتم ذلك من خلال إيجاد طول المدى (4-5=1)، ثم قسمة المدى على عدد الفئات (4=5÷0,8)، وبعد ذلك يضاف (0,88) إلى الحد الأدنى للمقياس.

- المقياس المستخدم: استخدمنا مقياس "Likert".

الجدول (06): مقياس "Likert" الخماسي

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
العلامة	1	2	3	4	5

ويتم ترتيب مجالات المتوسطات وفق الجدول التالي:

منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
1 إلى 1.80	1.81 إلى 2.60	2.61 إلى 3.40	3.41 إلى 4.20	4.21 إلى 5

-برنامج الحزم الإحصائية: تحليل بيانات الاستبانة بعد معالجتها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS24، ومعرفة توجهات ومدى استجابة أفراد العينة، و اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

4.2. تحليل ثبات الدراسة: يوضح في الجدول التالي نتائج تحليل ثبات المقياس عن طريق ألفا كرونباخ.

الجدول رقم (07): معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
نظام الرقابة الداخلية	10	0.814
حوكمة الشركات	10	0.951
الكلية	20	0.943

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS 24

نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات ، 0.814، 0.951، على التوالي، في حين كان معامل الثبات الكلي يساوي 0.943 وهي قيم أكبر من 0.6 وبالتالي هي قيم جيدة وتدل على ثبات عبارات المحورين ويمكن الاعتماد عليها كأداة لتحقيق أهداف الدراسة.

5.2- اختبار توزيع البيانات: لدينا عينة تتكون من 30 مستبَحَث وهي أقل من 50 لذا سنعمد على اختبار (Shapiro-Wilk) لنبين هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

الجدول رقم (08): اختبار توزيع البيانات حسب Shapiro-Wilk

العينة	Sig.
30	0.000
30	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS 24

من خلال اختبار Shapiro-Wilk لتوزيع البيانات، يتبين لنا أن بيانات كل من نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات تتبع التوزيع غير الطبيعي لان اختبار معامل الدلالة (Sig) لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع هو 0.000 و 0.000 على التوالي وهما أقل من 0.05.

6.2. اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرين:

الجدول رقم (09): علاقة الارتباط بين المتغيرين

معامل الارتباط	نظام الرقابة الداخلية	حوكمة الشركات
1	0.736**	
Sig.	/	0.000
معامل الارتباط	حوكمة الشركات	نظام الرقابة الداخلية
0.736**	1	
Sig.	0.000	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS 24

بلغ معامل ارتباط نظام الرقابة الداخلية بحوكمة الشركات (0.736^{**})، بقيمة دلالة (0.000) وهي أقل من (0.01) والتي ميزت بعلامة (**) للدلالة على أنها دالة احصائياً عند مستوى المعنوية (0.01) كما هو مبين في اسفل الجدول، وبالرجوع الى السلم نجد أن قيمتها محصورة في المجال (0.60 الى 0.79) مما يدل على أن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات علاقة طردية قوية.

7.2 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

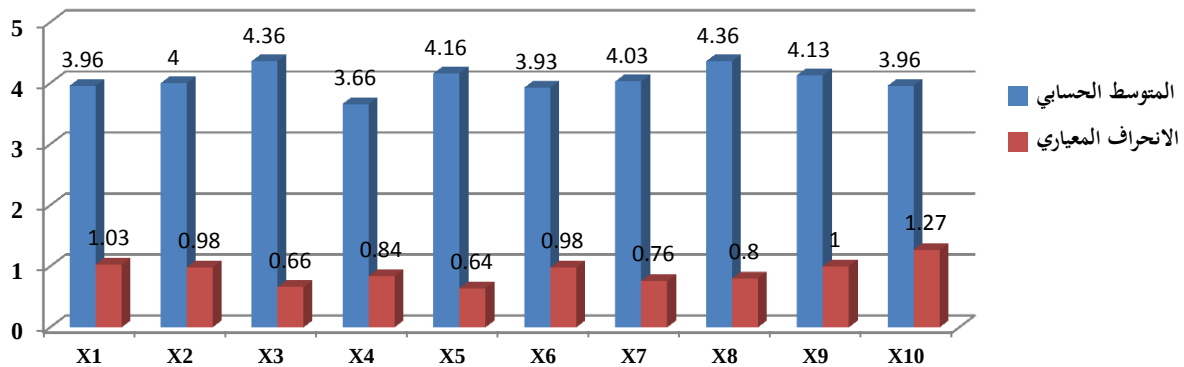
1.7.2 مناقشة نتائج المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية)

جدول رقم (10) يمثل المتغير المستقل الرقابة الداخلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	ترتيب الأهمية
يساهم نظام الرقابة الداخلية بضمان حقوق كل الأطراف داخل المؤسسة	3.96	1.03	7	مرتفعة
يساعد نظام الرقابة الداخلية بإعداد تقرير خالي من التجاوزات والأحداث المشبوهة	4	0.98	6	مرتفعة
يؤدي نظام الرقابة الداخلية إلى زيادة الشفافية في أعمال الشركة	4.36	0.66	1	مرتفعة جدا
عرض المعلومات المالية دون تكرار الذي يؤدي تفادي إلى سوء الفهم	3.66	0.84	10	مرتفعة
يسهل نظام الرقابة الداخلية الأطراف المعنية بإدارة الشركة	4.16	0.64	3	مرتفعة
يساهم نظام الرقابة الداخلية بفض النزاعات بين الأطراف ذات المصالح	3.93	0.98	9	مرتفعة
يمكن نظام الرقابة الداخلية من زيادة الإفصاح	4.03	0.76	5	مرتفعة
تقسيم العمل بين الموظفين في مصلحة المحاسبة والمالية لتحقيق الرقابة على العمل والدقة في الأداء	4.36	0.8	2	مرتفعة جدا
وجود نظام عادل للحوافز والترقيات يثير حماس الموظفين ويزيد من كفاءتهم	4.13	1	4	مرتفعة
الهيكل التنظيمي يبين توزيع الجيد والعادل للموظفين داخل المؤسسة	3.96	1.27	8	مرتفعة
	4.06	0.58	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS 24

الشكل رقم (05) تحليل عبارات المتغير المستقل الرقابة الداخلية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول اعلاه

من خلال نتائج الجدول رقم (10) والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية تبين لنا أن العبارة "يؤدي نظام الرقابة الداخلية إلى زيادة الشفافية في أعمال الشركة" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4,36" وانحراف معياري قدره "0,66"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الثامنة "تقسيم العمل بين الموظفين في مصلحة المحاسبة والمالية لتحقيق الرقابة على العمل والدقة في الأداء" بمتوسط حسابي قدره "4,36" و انحراف معياري قدره "0,80"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الخامسة "يسهل نظام الرقابة الداخلية الأطراف المعنية بإدارة الشركة" بمتوسط حسابي قدره "4,16" و انحراف معياري قدره "0,64"، ثم تليها

في المرتبة الرابعة العبارة التاسعة "وجود نظام عادل للحوافز والترقيات يثير حماس الموظفين ويزيد من كفاءتهم" بمتوسط حسابي قدره "4,13" و انحراف قدره "1,00"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة السابعة "يمكن نظام الرقابة الداخلية من زيادة الإفصاح" بمتوسط حسابي قدره "4,03" و انحراف معياري قدره "0,76"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثانية "يساعد نظام الرقابة الداخلية بإعداد تقرير خالي من التجاوزات والأحداث المشبوهة" بمتوسط حسابي قدره "4,00" و انحراف معياري قدره "0,98"، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الأولى "يساهم نظام الرقابة الداخلية بضمان حقوق كل الأطراف داخل المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره "3,96" و انحراف معياري قدره "1,03"، ثم تليها في المرتبة الثامنة العبارة العاشرة "الهيكل التنظيمي يبين توزيع الجيد والعادل للموظفين داخل المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره "3,96" و انحراف معياري قدره "1,27"، ثم تليها في المرتبة التاسعة العبارة السادسة "يساهم نظام الرقابة الداخلية بفض النزاعات بين الأطراف ذات المصالح" بمتوسط حسابي قدره بمتوسط حسابي "3,93" و انحراف معياري قدره "0,98"، ثم تليها في المرتبة العاشرة والأخيرة العبارة الرابعة "عرض المعلومات المالية دون تكرار الذي يؤدي تفادي إلى سوء الفهم" بمتوسط حسابي قدره "3.66" و انحراف معياري قدره "0.84". إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت "مرتفعة"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "مرتفعة" بمتوسط حسابي عام يقدر بـ "4.06" و انحراف معياري عام يقدر بـ "0.58"، مما يدل على "اهتمام المؤسسة محل الدراسة بنظام الرقابة الداخلية".

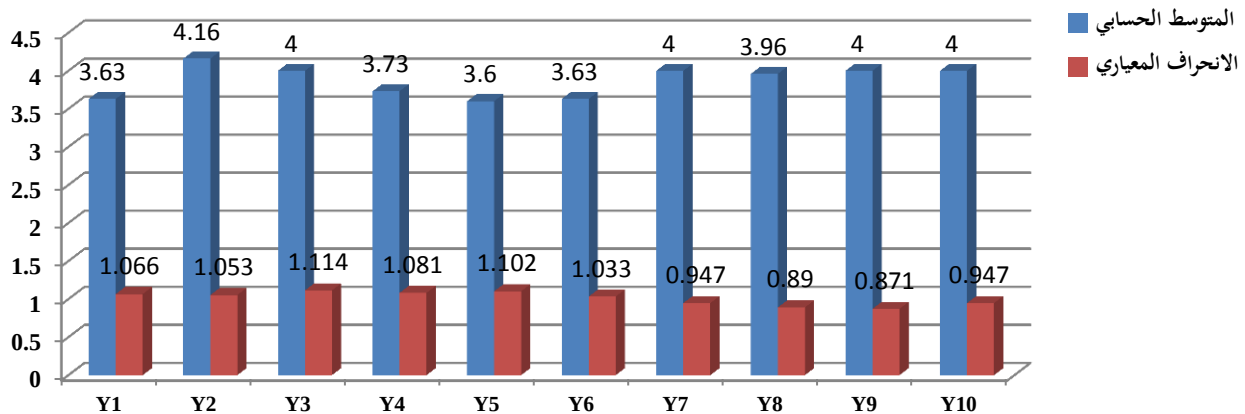
2.7.2. مناقشة نتائج المتغير التابع (حوكمة الشركات)

جدول رقم (11) يمثل المتغير التابع حوكمة الشركات

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	ترتيب الأهمية
تتوفر المؤسسة على إطار فعال للحوكمة ينظم كل العلاقات داخلها	3,63	1.066	07	مرتفع
وجود إطار قانوني يحمي حقوق جميع المساهمين في المؤسسة	4,16	1.053	01	مرتفعة
وجود عدالة ومساواة بين جميع المساهمين في المؤسسة	4,00	1.114	05	مرتفعة
وجود مستوى عالي من الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب	3,73	1.081	10	مرتفعة
وجود مساءلة لمجلس الإدارة من قبل المساهمين و أصحاب المصالح	3,60	1.102	09	مرتفعة
تقديم إرشادات لمجلس الإدارة للمؤسسة في كيفية وضع إستراتيجية المؤسسة ومراقبة الإدارة	3,63	1.033	08	مرتفعة
تقوم المؤسسة بضمان وحماية حقوق أصحاب المصالح بشكل عادل وفق ما ينص عليه القانون	4,00	0.947	04	مرتفعة
تشجيع التعاون بين المؤسسة والأطراف ذوي المصلحة	3,96	0.890	06	مرتفعة
سهولة الاتصال بين جميع الأطراف لتسهيل الوصول إلى المؤسسة بسهولة	4,00	0.871	02	مرتفعة
تبيين في النظام الأساسي للمؤسسة كيفية انتهاء عضوية مجلس الإدارة	4,00	0.947	03	مرتفعة
	3.78	0.84	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS 24

الشكل رقم (06) تحليل عبارات المتغير التابع حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول أعلاه

من خلال نتائج الجدول رقم (11) أعلاه والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير التابع (حوكمة الشركات) ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية يتبين لنا بأن العبارة الثانية "وجود إطار قانوني يحمي حقوق جميع المساهمين في المؤسسة" آتت في المرتبة الأولى بأكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4,16" وانحراف معياري قدره "1,05"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة التاسعة "سهولة الاتصال بين جميع الأطراف لتسهيل الوصول إلى المؤسسة بسهولة" بمتوسط حسابي قدره "4,00" وانحراف معياري قدره "0,87"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة العاشرة "تبيين في النظام الأساسي للمؤسسة كيفية انتهاء عضوية مجلس الإدارة" بمتوسط حسابي قدره "4,00" وانحراف معياري قدره "0,94"، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السابعة "تقوم المؤسسة بضمان وحماية حقوق أصحاب المصالح بشكل عادل وفق ما ينص عليه القانون" بمتوسط حسابي قدره "4,00" وانحراف معياري قدره "0,94"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الثالثة "وجود عدالة ومساواة بين جميع المساهمين في المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره "4,00" وانحراف معياري قدره "1,11"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثامنة "تشجيع التعاون بين المؤسسة والأطراف ذوي المصلحة" بمتوسط حسابي قدره "3,96" وانحراف معياري قدره "0,88"، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الأولى "تتوفر المؤسسة على إطار فعال للحوكمة ينظم كل العلاقات داخلها" بمتوسط حسابي قدره "3,63" وانحراف معياري قدره "1,00"، ثم تليها في المرتبة الثامنة العبارة السادسة "تقدم إرشادات مجلس الإدارة المؤسسة في كيفية وضع إستراتيجية المؤسسة ومراقبة الإدارة" بمتوسط حسابي قدره "3,63" وانحراف معياري قدره "1,03"، ثم تليها في المرتبة التاسعة العبارة الخامسة "وجود مساءلة لمجلس الإدارة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح" بمتوسط حسابي قدره "3,60" وانحراف معياري قدره "1,10"، ثم تليها في المرتبة العاشرة والأخيرة العبارة الرابعة "وجود مستوى عالي من الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي قدره "3,60" وانحراف معياري قدره "1,10".

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت "مرتفعة"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "مرتفعة" بمتوسط حسابي عام يقدر بـ "3.78" وانحراف معياري عام يقدر بـ "0.84"، مما يدل على "اهتمام المؤسسة محل الدراسة بنظام حوكمة الشركات

3.7.2. تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0,05$ لدور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الحوكمة في مؤسسة SOTIPLAST.

الجدول (12): نتائج تحليل الانحدار واختبار الفرضية الرئيسية

(مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$)

Sig	A	B	α	beta	درجة الحرية	F الجدولية	F المحسوبة	R	R ²
0.000	0.402-	1.053	0.943	0.736	1	2.045	33.106	0.736 ^a	0.542
					28				
					29				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS 24

تشير النتائج الإحصائية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات، لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0.000" وهو أقل من "0.05"، وقيمة (F المحسوبة = 33.106) أكبر من قيمة (F الجدولية = 2.045)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.542$) الذي يفسر أن ما قيمته "54.2%" من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات ناتج عن نظام الرقابة الداخلية، أما الباقي والذي يقدر بـ "45.8%" يعود لمتغيرات أخرى لم ندرجها في نموذج الدراسة، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية الرئيسية والتي تنص على "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. مما سبق نستنتج معادلة خط الانحدار كالتالي: ($Y = 1.053x^2 - 0.402$) والتي تعبر عن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات حيث (Y) تمثل المتغير التابع حوكمة المؤسسات و(X) تمثل المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية.

الخلاصة :

من خلال ما تطرقنا إليه في موضوع نظام الرقابة الداخلية في تفعيل نظام حوكمة الشركات في منظمات الأعمال فلقد تم الإجابة على الفرضية المطروحة في الدراسة وهي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند $0,05 \leq$ لدور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في منظمات الأعمال وذلك عن طريق القيام بدراسة وتحليل آراء عينة من الإطارات في مؤسسة سوتيبلاست قد تم التوصل في الأخير على مجموعة من النتائج نذكرها حسب مايلي

نتائج الدراسة :

- أثبتت النتائج أن الدراسة أن تطبيق مبادئ الرقابة الداخلية يؤثر على دق عمل المؤسسة
- أثبتت النتائج أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة الشفافية في أعمال الشركة
- أثبتت النتائج أن تقسيم العمل بين الموظفين في مصلحة المحاسبة والمالية يحقق الرقابة على العمل والدقة في الأداء
- أثبتت نتائج الدراسة أن وجود إطار قانوني في المؤسسة لحماية جميع المساهمين
- أثبتت نتائج الدراسة أن سهولة الاتصال بين جميع الأطراف في المؤسسة يسهل الوصول إليها
- وجود اثر ذو دلالة احصائية للنظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات، لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0.000" وهو أقل من "0.05"، وقيمة (F المحسوبة = 33.106) أكبر من قيمة (F الجدولة = 2.045)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.542$) الذي يفسر أن ما قيمته "54.2%" من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات ناتج عن نظام الرقابة الداخلية، أما الباقي والذي يقدر بـ "45.8%" يعود لمتغيرات أخرى لم ندرجها في نموذج الدراسة.
- معادلة خط الانحدار كالتالي: ($Y = 1.053x^2 - 0.402$) والتي تعبر عن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات حيث (Y) تمثل المتغير التابع حوكمة المؤسسات و(X) تمثل المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية .
- وجود اثر ذو دلالة احصائية للنظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات، لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0.000" وهو أقل من "0.05"، وقيمة (F المحسوبة = 33.106) أكبر من قيمة (F الجدولة = 2.045)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.542$) الذي يفسر أن ما قيمته "54.2%" من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات ناتج عن نظام الرقابة الداخلية، أما الباقي والذي يقدر بـ "45.8%" يعود لمتغيرات أخرى لم ندرجها في نموذج الدراسة

التوصيات :

- ينبغي أن يكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة مبسطا ومفهوما
- ينبغي أن يكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة مكتوبا وخالي من التعقيدات مع ضرورة تعديله وفق خطة المؤسسة
- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره أهم ركيزة لتطبيق نظام الرقابة الداخلية
- على المؤسسة مراقبة نظام الرقابة الداخلية
- ضرورة قيام المؤسسة بعقد دورات وندوات حول أهمية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم تطبيق الحوكمة.
- ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات عن طريق إجراء ندوات ومحاضرات من طرف أساتذة جامعيين لهم الخبرة في حوكمة الشركات.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ الحوكمة أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
- تشكيل لجنة لحوكمة الشركات بالتنسيق مع اللجان الأخرى في المؤسسة من أجل وضع كافة الشروط والضوابط لتطبيق الحوكمة.
- توفير الوعاء التشريعي والقانوني الذي من شأنه ضمان تطبيق حوكمة الشركات.

الإحالات والمراجع:

1. Frank Ekow Arthur (2016). Internal Control Practices in National Health Insurance Scheme in the Tema Municipality. *Research Journal of Finance and Accounting*. (10) 7 ،
2. Hari Setiyawati و Mutiah Nengzih (2014). The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals). *Research Journal of Finance and Accounting*. (24) 5 ،
3. Lehman, A. (2005). *JMP for Basic Univariate and Multivariate Statistics: A Step-by-Step Guide*. USA: SAS Press.
4. Conseil National de la Comptabilité – CNC (2016), <http://www.cnc.dz/reglement.asp> vu le, 15 October 2017.
5. آدم البشير المبارك إدريس ومصطفى نجم البشارى علي. (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء الإداري المالي في مؤسسات التعليم العالي "دراسة حالة بعض الجامعات السودانية 2012". مجلة العلوم الاقتصادية، 16(43).
6. أم الخير البرود، و مسعود دراوسي. (جوان، 2015). دور الأليات الداخلية للحوكمة في تعزيز الإمتثال داخل القطاع المصرفي.
7. بشير قجبونة سالم، مفتاح الشويرف عبد الله، و حسين زليح علي. (31 12، 2020). فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية. صفحة 528.
8. حاج قويدر قورين. (09 05، 2020). دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، 14(1)، 185-201.
9. حاج قويدر قورين، و أحمد بن يوسف. (13 12، 2019). دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة المؤسسات الاقتصادية -دراسة ميدانية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 22(2)، 363-384.
10. حسين يوسف القاضي، حسين احمد دحدوح، و عصام نعمة قريط. (2014). اصول المراجعة. دمشق: منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد.
11. خديجة بن بوعلى، و محمد أمين بريري. (2019-2020). أهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق كدعامة لجودة المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
12. طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ-التجارب). مصر: الدار الجامعية.
13. محمد حسين علي الصواف. (2011). أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تخفيف المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية. مجلة التقني، 24(9).
14. محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدبرين التنفيذيين. الإسكندرية: الدار الجامعية.
15. مراد كريفرار، و محمد أمين بريري. (بلا تاريخ). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر.
16. منى يحي الشريف، و محمود سحنون. (10 06، 2018). دور نظام الرقابة الداخلية كأداة لمراقبة التسيير المصرفي في الحد من المخاطر في بنك سوسيتي جنيرال. صفحة 854.
17. نافذ محمد بركات. (2013). التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss. غزة: دائرة التعليم المستمر الجامعة الإسلامية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية.
18. وارد خليل عطاء الله، عبد الفتاح العشماوي محمد، و الفيصل بسمان. (2008). الحوكمة المؤسسية. القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.
19. حاج قويدر قورين، أحمد بن يوسف، و أبوبكر الصديق قيداون. (19 01، 2020). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية - دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 12(1)، 35-45.
20. حسين يرقى، عمى علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، تم الاطلاع من الموقع : <https://bit.ly/2ZXdErH> يوم 10 أوت 2019، ص ص 1-14.
21. علي عبد الصمد عمر (2013)، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث، المجلد 12، العدد 12، ورقة، الصفحة 39-46.
22. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (2009)، "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية"، ص-ص 14-47.
23. قورين حاج قويدر (2013)، أطروحة دكتوراه بعنوان: أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)، جامعة الشلف، ص: 276.
24. نفس المرج السابق، ص ص 1-14.
25. أبوبكر الصديق قيداون، حاج قويدر قورين (2018)، الإطار القانوني والمهني لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر-دراسة ميدانية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 05، جامعة الجلفة، ص ص: 182-202.